



# مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المفاهيم الأساسية

د. هيثم ياسين

خبير رئيسي في النزاهة ومكافحة الفساد  
المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية

# تعريف غسل الأموال

**الجريمة الأصلية**  
عمل إجرامي

كل فعل أو محاولة لإخفاء مصدر أموال أو أصول ناتجة عن عمل إجرامي

• الهدف: تحويل الأموال القذرة الى أموال نظيفة

• لا يقتصر ذلك على المال النقدي بل على الاموال الالكترونية والمقتنيات ذات القيم العالية: عقارات، مجوهرات، تحف...



# الجرائم الأصلية لغسل الأموال

- المشاركة في الجريمة المنظمة
- الإرهاب وتمويل الإرهاب
- الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين
- الإستغلال الجنسي بما فيه الاطفال
- الإتجار غير المشروع بالمخدرات  
والمؤثرات العقلية
- الإتجار غير المشروع بالسلاح
- تهريب السلع المسروقة
- الفساد والرشوة
- الإحتيال
- تزوير العملات
- تزوير وقرصنة البضائع
- الجرائم المتعلقة بالبيئة
- القتل وايقاع جروح خطيرة
- الخطف وحجز الحرية واتخاذ الرهائن
- المضاربة بالأسواق عبر استعمال معلومات  
غير متاحة للعموم
- التهريب
- الإبتزاز
- التزوير
- القرصنة
- السرقة والسطو

# مراحل غسل الأموال



# أهداف غسل الأموال الرئيسية

## حيازة واستعمال عوائد الجريمة بهدف:

- زيادة رؤوس الأموال
- شراء أصول
- زيادة القوة والسيطرة
- الحفاظ على الاسواق الحالية
- فتح اسواق جديدة



# أبرز آثار غسل الأموال

- زيادة معدلات الجرائم الأصلية
- عدم استقرار الاقتصاد
- إرتفاع كلفة مكافحة الجرائم
- إضعاف النزاهة لدى المؤسسات المالية
- ضعف ممارسات العمل الشريف
- إضعاف البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية



# تعريف تمويل الإرهاب

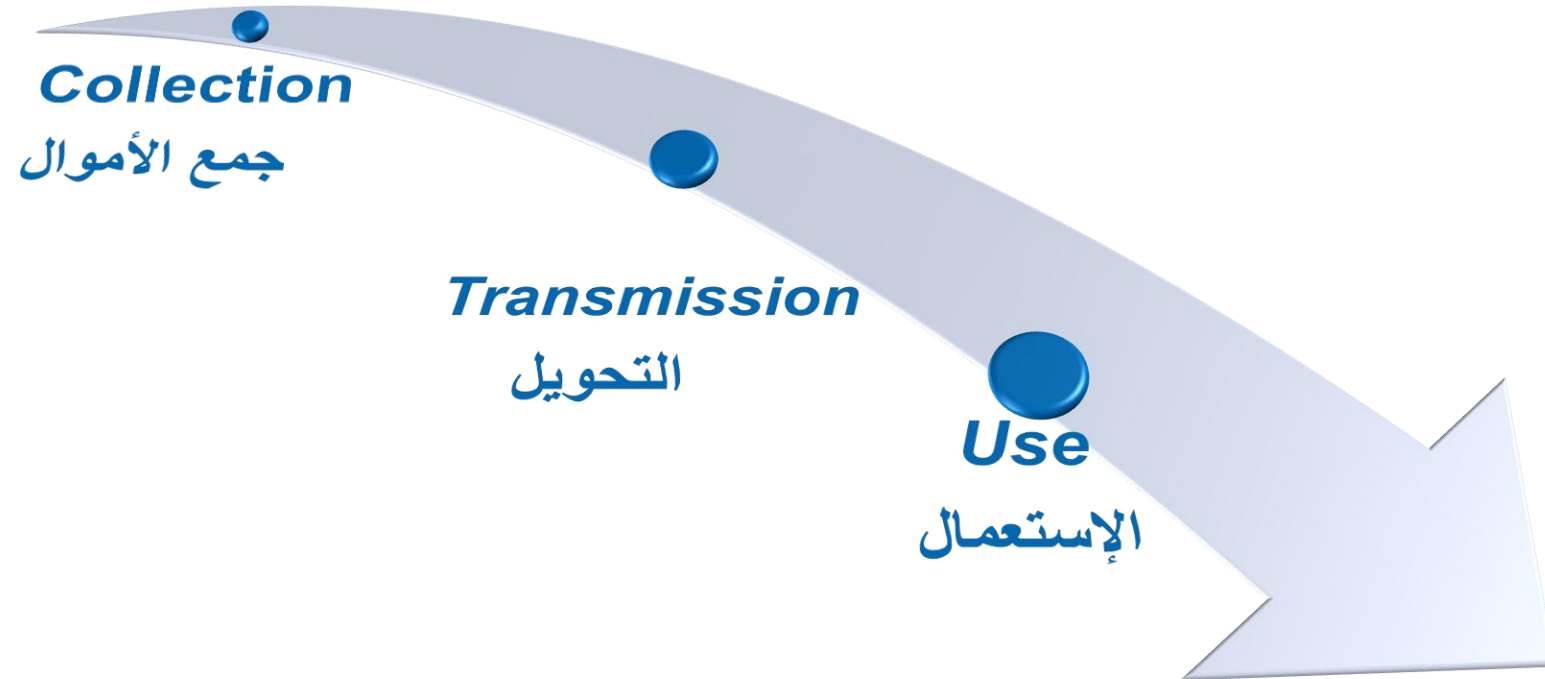
الدعم المالي، بأي شكل، للإرهاب ومن يشجعه أو يخطط له أو يشترك فيه

• الهدف: جمع وتأمين الأموال للإرهاب

• قد تكون مصادر الأموال مشروعة أو غير مشروعة، لكن حجم الاموال بالمجمل يكون أقل من تبييض الأموال



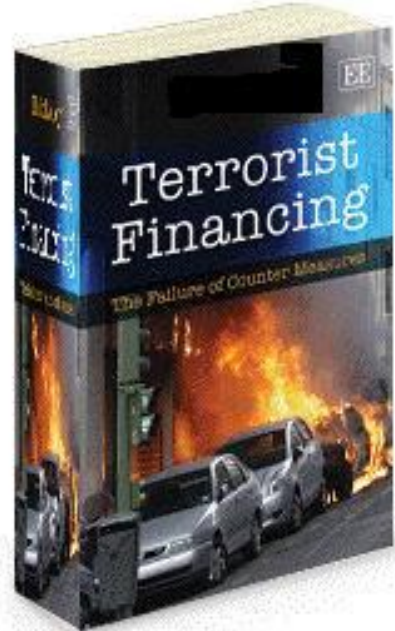
# مراحل تمويل الإرهاب





# الإتجاهات في تمويل الإرهاب

- استغلال المؤسسات الخيرية او المؤسسات غير الربحية
- زيادة جرائم الملكية الفكرية (قرصنة الأقراص المدمجة)
- جرائم التزوير والاحتيال



# غسل الأموال مقابل تمويل الإرهاب

## تمويل الإرهاب

يهدف الى اخفاء وجهة  
المال

يُطبَّق كتمويل لجريمة

يشكل تمويل الإرهاب  
الحافز للحصول على  
المال

## غسل الأموال

يهدف الى اخفاء مصدر  
المال

يُطبَّق على عائدات الجريمة

يشكل وجود الأموال غير  
المشروعة الحافز لتبييض  
الأموال

الهدف

مجال التطبيق

الحافز

# غسل الأموال مقابل تمويل الإرهاب

## تمويل الإرهاب

عقائدي

مشروع / غير مشروع

غالباً صغير

يُفضّل القنوات المالية غير الرسمية

**باتجاه واحد** – يذهب المال لتمويل  
إرهابيين أو عمليات ارهابية

## غسل الأموال

الربح

غير مشروع

غالباً كبير

يُفضّل القنوات المالية الرسمية

**دائري** – يعود المال الى مصدره

الدافع

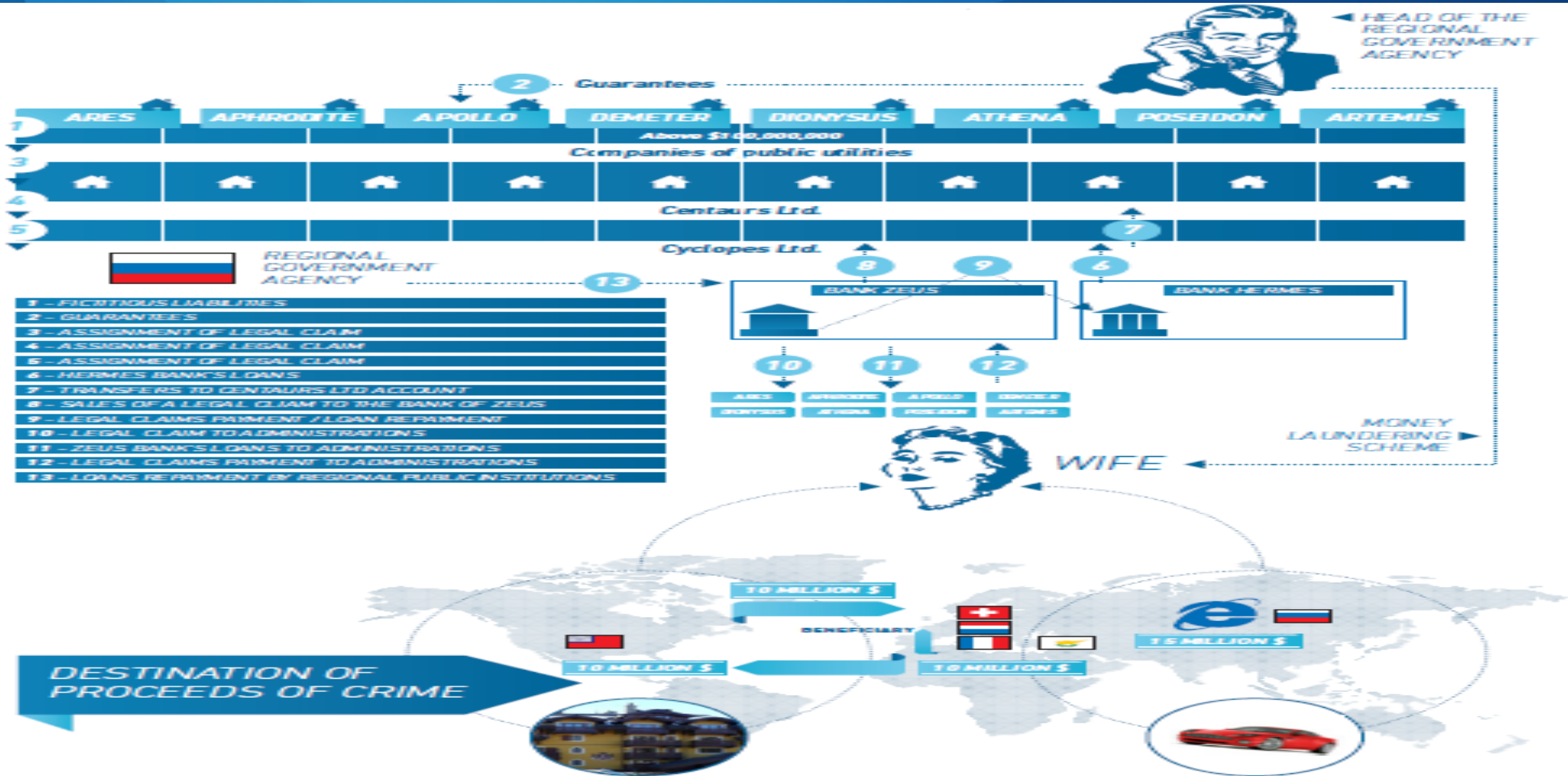
مصدر المال

قيم العمليات

القنوات

اتجاه المال

# مخطط لحالة عملية



## حجم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- المبلغ المقدّر لغسل الأموال عالميًا في عام واحد هو 2% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي بين 800 مليار الى 2 تريليون دولار أمريكي  
(المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)
- تدفقت 991 مليار دولار أمريكي بشكل غير مشروع من الاقتصاديات النامية والناشئة في عام 2012  
(المصدر: النزاهة المالية العالمية)
- من عام 2003 إلى عام 2012، خسرت البلدان النامية 6.6 تريليون دولار أمريكي بسبب التدفقات الخارجة غير المشروعة  
(المصدر: النزاهة المالية العالمية)
- عدم وجود تقديرات تحدد حجم الأموال المتعلقة بتمويل الإرهاب

# أهمية الملاحقة القضائية لغسل الأموال

- حماية الاقتصاد الوطني
- حماية نزاهة المؤسسات المالية
- ردع الغاسلين المحتملين
- جعل من الصعب على المجرمين إضفاء الشرعية على عائدات الجريمة
- الوصول إلى قمة الشجرة الإجرامية
- إظهار الأساس الأخلاقي للقانون

# الركائز الأساسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن



توصيات مجموعة العمل المالي



المبادرات الدولية والإقليمية



القوانين والتشريعات الوطنية



# يرتبط عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- اتفاقية مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا) في عام 1988.
- اتفاقية قمع تمويل الإرهاب في عام 1999.
- اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود (باليرمو) في عام 2000.
- اتفاقية مكافحة الفساد (ميريديا) في عام 2003.

كما أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتلتزم الدول بتنفيذ هذه القرارات.

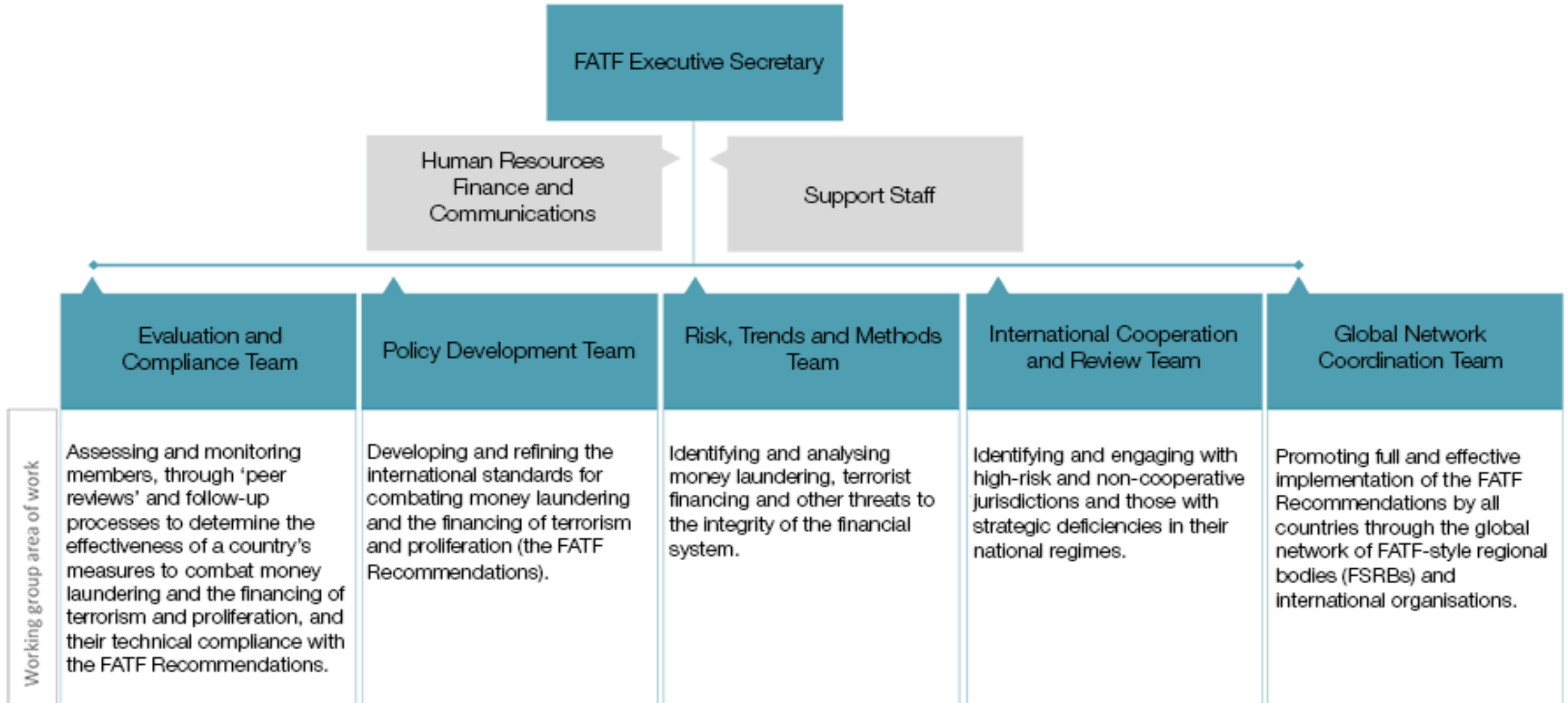


تقوم مجموعة العمل المالي بمراقبة تقدم أعضائها في تنفيذ التدابير اللازمة للمكافحة، وتقوم بمراجعة وسائل غسل الأموال و تمويل الإرهاب وتدابير وتقنيات مكافحتها، وتشجع على اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي بالتعاون مع الجهات المعنية الدولية الأخرى، كما تعمل مجموعة العمل المالي على تحديد نقاط الضعف على المستوى الوطني بهدف حماية النظام المالي الدولي من إساءة الاستخدام.

وضعت مجموعة العمل المالي سلسلة من التوصيات التي تعتبر المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أنها تشكل الأساس لاستجابة منسقة لهذه التهديدات التي تواجه سلامة النظام المالي، وقد صدرت توصيات مجموعة العمل المالي لأول مرة في عام 1990 ، ثم تم تعديل التوصيات في عام 1996 و 2001 و 2003 و آخرها في عام 2012 للتأكد من أنها محدثة، و مرتبطة بمتطلبات مكافحة، و صالحة للاستخدام عالمياً.

مجموعة العمل المالي ( FATF ) هي هيئة دولية أنشئت في عام 1989 من قبل الوزراء بالدول الأعضاء فيها، وأهداف مجموعة العمل المالي هي وضع معايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و التهديدات الأخرى ذات الصلة لسلامة النظام المالي الدولي، وبالتالي فإن مجموعة العمل المالي هي "هيئة لصنع السياسات" التي تعمل على توليد الإرادة السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الوطنية في هذه المجالات.

المجموعات الإقليمية المشابهة FSRBs ثمانية مجموعات منها MENAFATF



# توصيات مجموعة العمل المالي

تضع توصيات مجموعة العمل المالي إطار عمل شامل ومتسق من التدابير التي ينبغي على الدول تطبيقها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وحيث أن الأطر القانونية والإدارية والتشغيلية والنظم المالية تختلف باختلاف الدول، فإنه يتعذر عليها جميعاً اتخاذ تدابير متطابقة لمواجهة تلك التهديدات. ولذلك، فإن توصيات مجموعة العمل المالي تضع معياراً دولياً، ينبغي على الدول تنفيذه من خلال اتخاذ تدابير تتكيف مع ظروفها الخاصة.

# التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي

عدد التوصيات	الإطار العام
2	سياسات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والتعاون المحلي
2	غسل الاموال والتجميد / المصادرة
4	تمويل الارهاب وتمويل انتشار اسلحة الدمار الشامل
15	تدابير وقائية
2	الشفافية واصحاب الحق الاقتصادي للشخصيات المعنوية
10	التنظيم والرقابة (التوصيات 26 – 28) المسائل التشغيلية واناذا القانون (التوصيات 29 – 32) متطلبات عامة (التوصيات 33 و 34)، العقوبات (التوصية 25)
5	التعاون الدولي

# التوصية 3: جريمة غسل الأموال

- النية والمعرفة يمكن استنتاجها من الظروف
- أي نوع من الممتلكات

- التجريم
- جميع الجرائم الخطيرة
  - أي نوع من الممتلكات
  - التنفيذ في ولايات قضائية أخرى

- الجرائم التبعية: التآمر والمحاولات...

وحدة مركزية وطنية مسؤولة عن:

- تلقي
- وطلب
- وتحليل
- وتزويد

السلطات المختصة بالمعلومات المالية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالحالات المحتملة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

**التوصية رقم 29**

# Types of Financial Intelligence Unit – FIU

## أنواع وحدة التحريات المالية



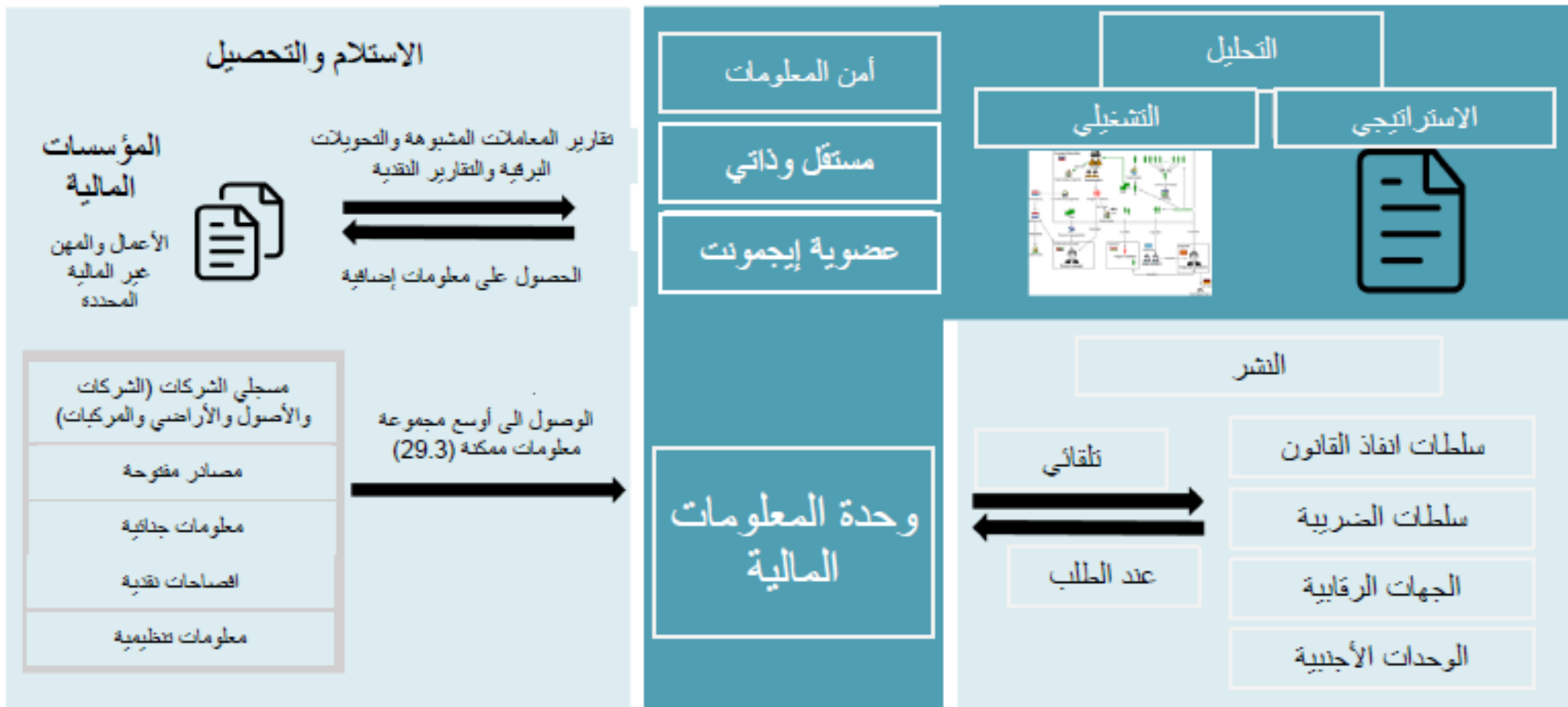
• انفاذ القانون

• الإداري

• القضائي/ النيابة

• المختلط

# مهام وحدة التحريات المالية





# مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف)

وفقاً لقواعد عضوية المجموعة، عند الانضمام إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف)، تلتزم الدول الأعضاء بعملية مراجعات النظراء والتي تسمى بعملية التقييم المتبادل لتحديد مستويات الامتثال بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتم عملية التقييم المتبادل من قبل فريق يدعى بفريق التقييم المتبادل، والذي يشمل عدد محدد من الخبراء يتم اختيارهم من الدول الأعضاء في المجموعة (بحيث يكونوا خبراء مؤهلين ومدربين بشكل خاص على التعامل مع منهجية التقييم المتبادل الصادرة عن مجموعة العمل المالي).

ويتكون فريق التقييم المتبادل من:

- خبراء قانونيون.
- خبراء ماليون وتنظيميون .
- خبراء إنفاذ القانون (بما في ذلك خبراء وحدة التحريات المالية).

يتم إجراء دورات تدريبية للخبراء من الدول الأعضاء في المجموعة سنويًا، تنظمها سكرتارية المجموعة. كما تقدم مجموعة العمل المالي دورات يمكن لمندوبي المجموعة حضورها. وتقوم المجموعة حاليًا باستكمال جولتها الثانية من التقييمات التي بدأتها في العام 2014 وفقًا لمعايير مجموعة العمل المالي المنقحة لعام 2012 ومنهجية التقييم للعام 2013

# مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف)

تشمل الجولة الثانية من التقييم العمل على مكونين أساسيين :

## الالتزام الفني

يقوم تحليل الالتزام الفني القائم على المراجعة المكتبية بتقييم التزام الدولة العضو محل عملية التقييم المتبادل للمتطلبات المحددة لكل من التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي - الإطار القانوني والمؤسسي ذي الصلة للولاية القضائية، وصلاحيات وإجراءات السلطات المختصة. تمثل هذه التوصيات اللبنة الأساسية لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتم إجراء تحليل الامتثال الفني من قبل فريق التقييم قبل زيارة الموقع للدولة العضو التي يتم تقييمها.

## تحليل الفعالية

يقيم تحليل فعالية مدى تحقيق الدولة العضو محل عملية التقييم المتبادل لمجموعة محددة من النتائج الفورية التي تعتبر أساسية لأداء سليم ونظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع النتائج المتوقعة أخذا بعين الاعتبار ملف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تلك الدولة. يستخدم الخبراء الذين يشكلون فريق التقييم "11 نتيجة فورية"، بما في ذلك القضايا الأساسية لكل نتيجة، والمدرجة جميعها في منهجية التقييم للعام 2013.

لا يعتمد تحليل الفعالية على المعلومات المتبادلة مع فريق التقييم فقط. فبعد تبادل المعلومات، يزور فريق التقييم المتبادل الدولة العضو محل عملية التقييم (عادة لمدة أسبوعين، وأحياناً لفترة أطول بقليل) بحيث يتم مقابلة المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص لاكتساب فهم شامل لكيفية عمل نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. مقابلة مؤسسات من القطاع الخاص أمر أساسي لمساعدة فريق التقييم المتبادل لاكتساب هذا الفهم

# الالتزام الفني - درجات الالتزام

لا يوجد أوجه قصور	C	ملتزمة
توجد جوانب قصور ضئيلة	LC	ملتزمة إلى حد كبير
توجد جوانب قصور متوسطة	PC	ملتزمة جزئياً
توجد جوانب قصور كبيرة	NC	غير ملتزمة
عندما لا ينطبق أحد المتطلبات، بسبب الخصائص الهيكلية أو القانونية أو المؤسسية للدولة	NA	غير منطبقة

# درجات تقييم الفعالية

<p>تتحقق النتيجة المباشرة بدرجة كبيرة جداً. ثمة حاجة إلى تحسينات بسيطة.</p>	<p>مستوى مرتفع من الفعالية</p>
<p>تتحقق النتيجة المباشرة بدرجة كبيرة. ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات متوسطة.</p>	<p>مستوى أساسي من الفعالية</p>
<p>تتحقق النتيجة المباشرة إلى حد ما. ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات أساسية.</p>	<p>مستوى متوسط من الفعالية</p>
<p>لا تتحقق النتيجة المباشرة أو تتحقق إلى حد لا يذكر. ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات جوهرية.</p>	<p>مستوى متدنٍ من الفعالية</p>

# المنهجية: الفاعلية

تتم حماية الأنظمة المالية والاقتصاد الأوسع من تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وبالتالي تعزيز نزاهة القطاع المالي والمساهمة في السلامة والأمن.

الأهداف رفيعة المستوى



### النتائج المباشرة

1 تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مفهومة، وحيثما كان مناسباً، يتم تنسيق الإجراءات محلياً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.

2 يوفر التعاون الدولي معلومات مناسبة ومعلومات مالية استخباراتية وأدلة، كما يسهل اتخاذ إجراءات ضد المجرمين وأصولهم.

### النتائج الوسيطة

تخفض السياسات المتبعة والتنسيق والتعاون من مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

## النتائج المباشرة

## النتائج الوسيطة

3 تقوم الجهات الرقابية بالرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية ومتابعتها وتنظيمها على النحو الملائم لتلتزم بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع المخاطر الخاصة بها.

4 تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ كافٍ وبما يتناسب مع المخاطر الخاصة بها، كما تبلغ عن العمليات المشبوهة.

5 تحظر إساءة استخدام الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتاح المعلومات المتعلقة بالمستفيد الحقيقي إلى السلطات المختصة من دون عقبات.

تمنع المتحصلات الإجرامية والأموال المخصصة لدعم الإرهاب من الدخول إلى القطاعات المالية وغيرها من القطاعات، أو يتم الكشف والتبليغ عنها من قبل تلك القطاعات.

## النتائج المباشرة

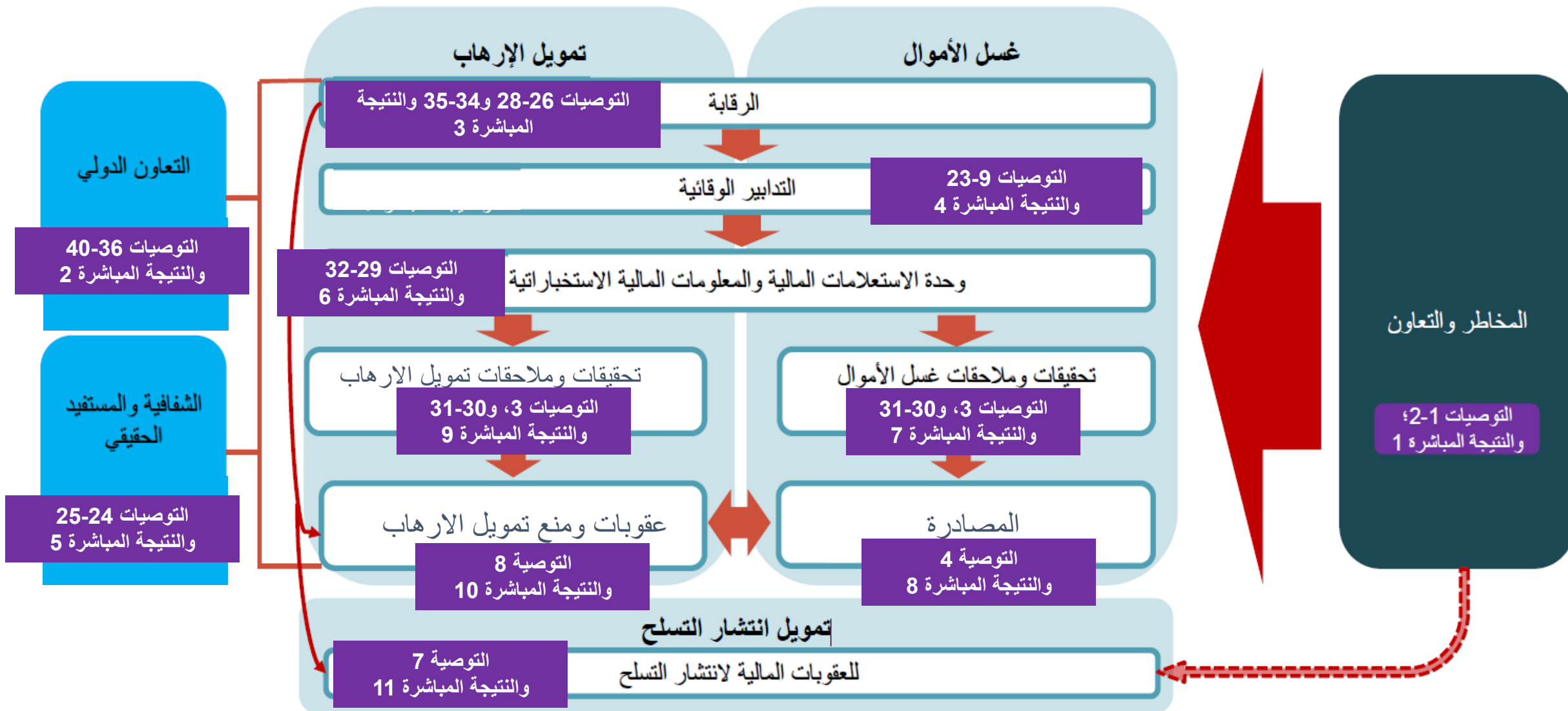
- 6 تستعمل السلطات المختصة المعلومات المالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بصورة ملائمة للتحقيق في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 7 يتم التحقيق في جرائم غسل الأموال وأنشطته ويحاكم المجرمون ويخضعون لعقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة.
- 8 تتم مصادرة المتحصلات والوسائط الإجرامية.
- 9 يتم التحقيق في جرائم تمويل الإرهاب وأنشطته ويحاكم ممولو الإرهاب ويخضعون لعقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة.
- 10 يمنع الإرهابيون والمنظمات الإرهابية وممولو الإرهاب من جمع الأموال ونقلها واستخدامها ومن إساءة استخدام قطاع المنظمات غير الهادفة للربح.
- 11 يمنع الأشخاص والجهات المتورطة في تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل من جمع الأموال ونقلها واستخدامها وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

## النتائج الوسيطة

يتم الكشف عن تهديدات غسل الأموال واعتراضها ويتم معاقبة المجرمين وحرمانهم من المتحصلات غير المشروعة. كما يتم الكشف عن تهديدات تمويل الإرهاب واعتراضها وحرمان الإرهابيين من الموارد. كما تتم معاقبة الذين يمولون الإرهاب، ما يسهم في منع الأعمال الإرهابية.



# عناصر نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح





UN  
DP

# النتيجة المباشرة 1

# النهج القائم على المخاطر RBA

• مخاطر العميل

• مخاطر المنتج

• مخاطر البلد

# فوائد اعتماد النهج القائم على المخاطر RBA

1. النهج القائم على المخاطر أكثر مرونة من النهج القائم على القواعد.

2. يساعد النهج القائم على المخاطر في وضع أولويات لتخصيص المصادر مما يعني الحصول على مزيد من الفائدة بتكاليف أقل وعدم الحاجة لعدد موظفين كبير.

3. بإمكان النهج القائم على المخاطر أن يكون أكثر تعقيداً في التطبيق، وبالتالي، يجب على المهنيين فهم تقييم المخاطر.

# الأطراف المعنية بالتقييم الوطني للمخاطر

- الجهات واضعة السياسات
- جهات إنفاذ القانون
- وحدة الاستعلامات المالية
- وكالات الأمن والاستخبارات
- الجهات التنظيمية والرقابية
- الشركاء الدوليون
- القطاع الخاص



UN  
DP

# إجراءات العناية الواجبة

# 1. تحديد هوية العميل

بالنسبة للأشخاص الاعتباريين (الشركات)، جمع المعلومات:

- اسم الشركة.
- العنوان المسجل.
- الوثائق القانونية (عقد التأسيس، السجل التجاري).
- هوية المالكين أو المساهمين الحقيقيين (Beneficial Owners)

جمع المعلومات الأساسية عن العميل، مثل:

- الاسم الكامل.
- تاريخ الميلاد.
- الجنسية.
- العنوان.
- رقم الهوية أو الوثيقة الرسمية (مثل جواز السفر أو البطاقة الوطنية).

## 2. تحديد المستفيد الحقيقي - Beneficial Ownership

- تحديد الشخص أو الأشخاص الذين يملكون أو يتحكمون في العميل (عادةً من يمتلك أكثر من 25% من الأسهم أو حقوق التصويت).
- التأكد من هوية المالكين الحقيقيين وفهم طبيعة علاقتهم بالعميل.



## 3. فهم طبيعة ونوع العلاقة مع العميل

- فهم الغرض من العلاقة مع العميل ونوع الأنشطة المالية المتوقعة.
- تقييم طبيعة عمل العميل ومصادر أمواله.

# مراقبة العمليات والأنشطة - Ongoing Monitoring

- مراقبة الحسابات والعمليات بشكل مستمر لاكتشاف أي أنشطة غير عادية أو مشبوهة.
- تحديث معلومات العميل بشكل دوري، خاصة عند حدوث تغييرات جوهرية في أنشطته أو طبيعة عمله.

## 5. تقييم المخاطر (Risk Assessment)

➤ تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بالعميل (عالي، متوسط، منخفض) بناءً على عوامل مثل:

✓ طبيعة عمل العميل.

✓ الموقع الجغرافي.

✓ نوع المنتجات أو الخدمات المقدمة.

➤ تطبيق إجراءات أكثر صرامة للعملاء ذوي المخاطر العالية (Enhanced Due Diligence - EDD)

## 6. الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة

- إذا تم اكتشاف أي أنشطة مشبوهة، يجب الإبلاغ عنها إلى وحدة الاستخبارات المالية

## 7. التدقيق والاحتفاظ بالسجلات

- الاحتفاظ بسجلات كاملة عن هوية العميل وطبيعة أنشطته لمدة لا تقل عن 5 سنوات (أو أكثر وفقًا للقوانين المحلية).
- التأكد من إمكانية الوصول إلى هذه السجلات عند الحاجة من قبل السلطات المختصة.

# 8. إجراءات العناية الواجبة المعززة

تطبيق إجراءات إضافية للعملاء ذوي المخاطر العالية، مثل:

- العملاء من دول عالية الخطورة.
- العملاء الذين يشتبه في ارتباطهم بأنشطة إجرامية أو إرهابية.
- العملاء الذين يمتلكون هياكل معقدة (مثل الشركات القابضة أو المؤسسات الوهمية).

قد تشمل هذه الإجراءات:

- طلب معلومات إضافية عن مصدر الأموال.
- الحصول على موافقة إدارية عليا قبل فتح الحساب.
- مراقبة متزايدة للأنشطة.



UN  
DP

# مصادرة الأصول النتيجة المباشرة 8

# معايير مجموعة العمل المالي الخاصة بمصادرة الأصول

هذه الإجراءات يجب أن:

• تكون متماشية مع الاتفاقيات الدولية

• تشمل سلطة التجميد والحجز والمصادرة:

✓ متحصلات الجريمة

✓ الأدوات الإجرامية

✓ الممتلكات ذات القيمة الموازية

✓ متحصلات الجريمة والوسائط المتعلقة بتمويل الإرهاب أو

الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية

• تشمل على صلاحيات تعقب الأصول وسلطات التحقيق الأخرى

يجب على الدول النظر في المصادرة غير المستندة إلى إدانة أو

عكس عبء الإثبات.

## التوصية 4

اعتماد تدابير لتمكين السلطات المختصة من تجميد أو حجز ومصادرة الممتلكات المغسولة متحصلات وأدوات الجريمة أو الممتلكات أو القيمة المقابلة.



# معايير مجموعة العمل المالي الخاصة بمصادرة الأصول

يجب أن تشمل التدابير ما يلي:

- سلطة تحديد وتجميد وضبط ومصادرة متحصلات الجريمة والوسائط بناءً على طلب من ولاية قضائية (سلطة) أجنبية.
- تدابير للرد على الطلبات الأجنبية على أساس إجراءات غير مستندة إلى إدانة ما لم تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون.
- أوامر/صلاحيات الفحص والجلب والمراقبة.
- إدارة الأصول
- استرداد الأصول/استرجاع الأصول/المشاركة العادلة.

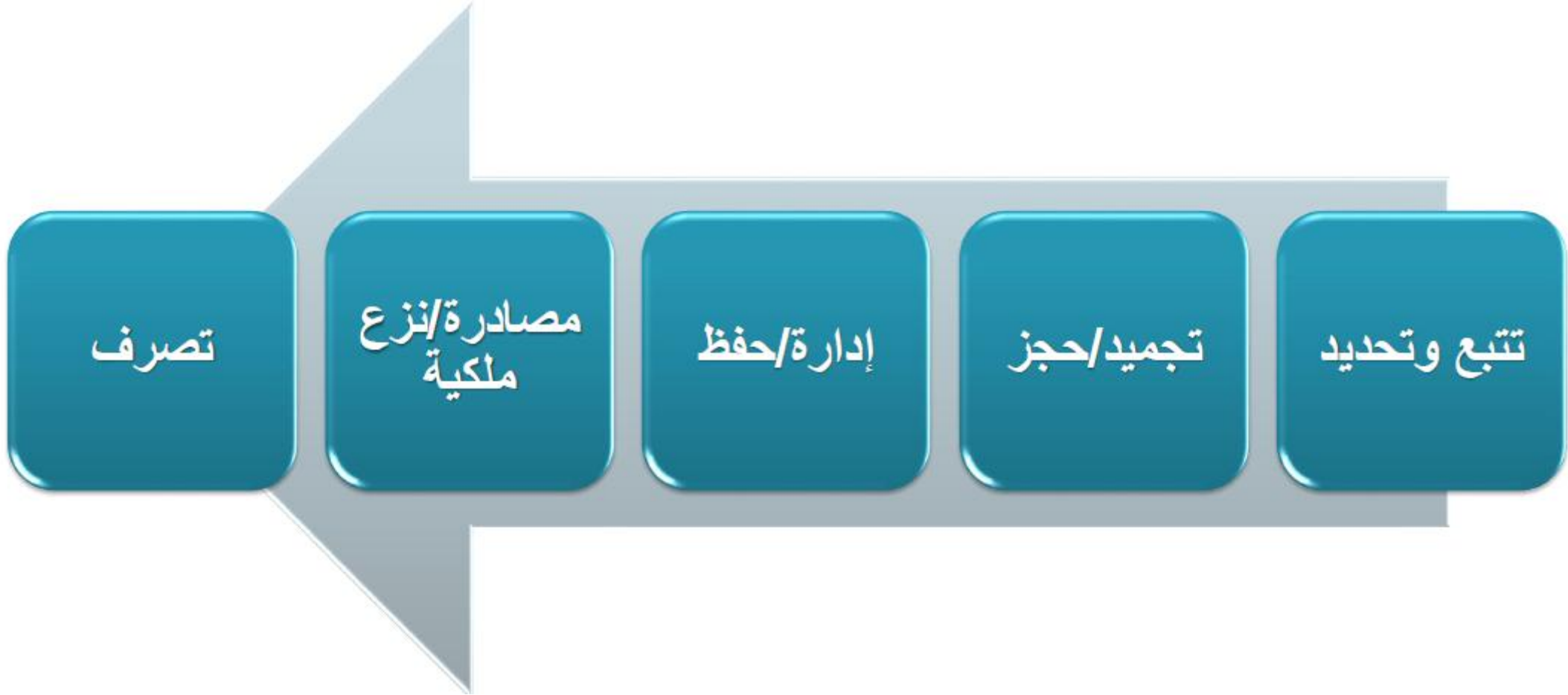
## التوصية 38

التأكد من وجود سلطة لاتخاذ إجراءات سريعة استجابة للطلبات الأجنبية، لتحديد وتجميد وحجز ومصادرة الممتلكات التي تم غسلها والمتحصلات وأدوات الجريمة أو الممتلكات ذات القيمة المقابلة.



UN  
DP

# عملية استرداد الأصول



# التحقيقات في جرائم غسل الأموال

النتيجة المباشرة 7

يتم التحقيق في جرائم غسل الأموال وأنشطته ويحاكم المجرمون ويخضعون لعقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة.

FATF

منهجية

تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

صدر تحديثها في أكتوبر 2019

سمات النظام الفعال

يتم التحقيق في أنشطة غسل الأموال وخاصة في الجرائم الكبرى التي تدر متحصلات كما تتم ملاحقة مرتكبيها قضائياً بنجاح. من جهة أخرى، تطبق المحاكم عقوبات فعالة ومتناسبة وراذعة في حق المدانين. ويشمل هذا إجراء تحقيقات مالية متوازنة، وملاحقة الحالات التي تقع فيها الجرائم الأصلية ذات الصلة بها خارج الدولة، والتحقيق في جرائم غسل الأموال المستقلة وملاحقتها. وتعمل عناصر الأنظمة المختلفة (التحقيق والادعاء والإدانة وفرض العقوبات) بصورة مترابطة لخفض مخاطر غسل الأموال. وفي النهاية، تؤدي إمكانية الكشف عن الجرائم وإصدار الإدانات والعقوبات إلى ردع المجرمين المحتملين عن ارتكاب الجرائم التي تدر المتحصلات وعن ارتكاب جرائم غسل الأموال.

ترتبط هذه النتيجة المباشرة بالدرجة الأولى بالتوصيات 3 و30 و31 وبعناصر من التوصيات 1 و2 و15 و32 و37 و39 و40.

# التحقيقات في جرائم غسل الأموال

تحديد الأصول وتأمينها  
تحديد المزيد من جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية والمجرمين

التحقيق المالي الموازي

وحدات غسل الأموال  
المتخصصة والمحققون  
الماليون

استراتيجية مكافحة غسل  
الأموال وتمويل الإرهاب  
والالتزام السياسي

التخطيط التشغيلي  
واستهداف الأصول

يجب على الدول النظر  
في

مجموعات المهارات  
المتخصصة

التنسيق بين الوكالة (بما في  
ذلك أعضاء النيابة)

مشاركة المعلومات

تعدد الوكالات/فرق  
العمل

# مصادر التحقيقات المالية

السجلات  
الجنائية/المعل  
ومات  
الاستخباراتية

أساليب التحقيق  
الخاصة

الإبلاغ عن  
مكافحة غسل  
الأموال وتمويل  
الإرهاب

المعلومات  
الشخصية والمالية

المصادر  
المفتوحة

مسجلي  
الشركات

معلومات السفر  
والحدود

# مجموعة إغمونت The EGMONT Group

- إدراكا لأهمية التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، التقى مجموعة من وحدات التحريات المالية في قصر إغمونت في بروكسل/ بلجيكا، وتقرر إنشاء شبكة غير رسمية من وحدات التحريات المالية لتحفيز التعاون الدولي تعرف الآن باسم مجموعة إغمونت لوحدات التحريات المالية، وتجتمع المجموعة بانتظام لإيجاد سبل **لتعزيز تنمية وحدات التحريات المالية والتعاون، وخاصة في مجالات تبادل المعلومات والتدريب و تبادل الخبرات.**

- تطورت مجموعة إغمونت على مر السنين وحاليا تتألف من 166 عضو من وحدات التحريات المالية، وبناء على آخر تحديث لتوصيات مجموعة العمل المالي في 2012 يتوقع أن تتقدم بطلب للعضوية وحدات تحريات مالية إضافية، وبالتالي من المتوقع أن تنمو المجموعة إلى أبعد من ذلك في السنوات المقبلة

# مجموعة إغمونت

على الوحدات الأعضاء في المجموعة ان تستوفي شروط تعريف وحدات التحريات المالية المنصوص عنها في توصية الفاتف رقم ٢٩ وأن تتمتع بكفاءة تشغيلية كاملة.

تُعتمَد شبكة The Egmont Secure Web (ESW) كنظام إلكتروني مشفّر لتبادل الرسائل الإلكترونية والمعلومات الاستخباراتية المالية بين وحدات الدول أعضاء مجموعة إغمونت.

للمجموعة ميثاقها الخاص charter ومبادئ لتبادل المعلومات، مما يضع الإطار العام للتعاون بين الدول الأعضاء ويتضمن ذلك تبادل المعلومات تلقائياً أو عند الطلب على مبدأ المعاملة بالمثل.

بحسب معايير مجموعة العمل المالي، على وحدات التحريات المالية التقدم لعضوية مجموعة إغمونت

تأسست المجموعة عام ١٩٩٥ بهدف إيجاد منتدى لوحدات التحريات المالية لتحسين التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها (منها الفساد).

تطورت العضوية في مجموعة إغمونت من ١٣ وحدة أعضاء في العام ١٩٩٥ إلى ١٦٥ وحدة أعضاء في العام ٢٠٢٠.



# معايير مجموعة اغمونت لقبول وحدات التحريات المالية

- الاستقلالية والحيادية
- القدرة على جمع المعلومات
- القدرة على تحليل المعلومات
- القدرة على تبادل المعلومات
- السرية والأمان
- الالتزام بالمعايير الدولية
- التشريع الوطني
- القدرة على التعاون الدولي
- الالتزام بمبادئ مجموعة إغمونت